العدد (1503) السنة السادسة - الأحد (10) أيار 2009 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

من الواقع الاقتصادي

فــوضــى الاســعــار

عباس الغالبي

ما ان ارتفع سعر صرف الدولار منتصف الاسبوع الماضي حتى انتقلت حمى الارتفاع الى أسعار البضائع والسلع ولاسيما الاستهلاكية ذات المساس المباشر بحياة الناس وان كانت معاملات السوق شديدة الحذر الا انها شكلت ملمحا ملحوظا وحيث ان الدولار الامريكي يعد العملة الاكثر تعاملا في حركة التبادل التجاري ولاسيما في استيرادات القطاع الخاص الملبي الرئيسي لحاجة السوق التجارية ويعتبرالمزاد اليومي للعملة الاجنبية في البنك المركزي العراقي الممول الرئيسي لحاجة التجارة من العملة الاجنبية ولذا فان أي اشارة باتجاه الارتفاع أو الانخفاض في سعر صرفه ستؤثر بلاشك في حركة الاسعار لكن في ظل الاستقرارية التي شهدها سعر الصرف خلال الفترة الماضية لايمكن ان تتأثر الاسعار بهذه السرعة ألا أذا كانت تعاملات السوق فوضوية لاتحدها روابط التعامل التجاري في الاسواق المختلفة حيث تخضع لنزوات الربح العالي من قبل المتعاملين داخل هذه الاسواق وهذه تعد إشارات سالبة كما هي المضاربات في حركة سعر الصرف التي كانت احد اسباب ارتفاع سعر صرف الدولار مؤخرا ولذا فان الضرورة تتجه الى التخلص من نزعات اغتنام الفرص من قبل بعض التجار والتعامل مع مثل هذه الصدمات الفجائية التي تواجه حالة الاستقرار النقدي والسعري في الاسواق بروية وتحسب وعدم رفع الاسعار بشكل فجائي والتريث الى حين تجاوز الازمة التي ولدتها ظروف سياسية واقتصادية متداخلة من الممكن معالجتها والعودة الى حالة الاستقرار النقدي التي ستلقي بظلالها على عملية الاستيراد والتبادل التجاري ومشهد الاسعار في الاسواق المحلية والحديث موصول الى غرفة تجارة بغداد واتحاد الغرف التجارية لحث التجار على التريث والحد من ارتفاع مؤشرات الاسعار في ظل توقع البنك المركزي من عودة الاستقرار الى سعر صرف الدينار تجاه العملات الاجنبية خلال جلسات المزاد اليومي القليلة المقبلة وتعهد البنك بالاستمرار ببيع الدولار بذات سعر الصرف السابق البالغ ١١١٧ ديناراً للدولار الواحد وعدم تغيير آليات التعامل في مزاد بيع العملة الاجنبية والاستمرار بالحوالات الخارجية بعد خضوعها الى تدقيق احترازي اكثر من ذي قبل لكي يتسنى التعرف على المخالفات في عمليات تحويل العملة الخارجي الذي شابته بعض الشكوك والاتهامات مؤخرا بحيث نحصل بالنتيجة على سعر صرف للعملة المحلية يتسم بالاستقرار فضلا عن القدرة على تدفق العملات الاجنبية ولاسيما الدولار الامريكي الى التعاملات التجارية لكي نمنع فوضى الاسعار من الطغيان على المشهد التجاري في الاسواق المحلية .

مشهد الاسعار في الاسواق المحلية والحديث موصول الى غرفة تجارة بغداد واتحاد الغرف التجارية لحث التجار على التريث والحد من ارتفاع مؤشرات الاسعار في ظل توقع البنك المركزي من عودة الاستقرار الى سعر صرف الدينار تجاه العملات الاجنبية

رئيس هيئة الاستثمار في المحافظة لـ(المدى) :

ميسان تمتلك مؤهلات جذب الشركات الاستثمارية

ميسان / رعد شاكر

قطاع الاستثمار من القطاعات المهمة في مجال الحراك الاقتصادي مقولة ترسخت واصبحت من البديهيات بعد أن دخل مصطلح الاستثمار في قاموس وأدبيات الاقتصاد العراقي وربما تكررت هذه المفردة خلال السنوات القليلة الماضية ملايين المرات على ألسنة رجال السياسة والاقتصاد والمنظرين والباحثين في أثناء المؤتمرات والندوات التي تبحث واقع الاقتصاد العراقي أو عبر تصريحاتهم لوسائل الأعلام . غير أن الأمر في نظر جميع المواطنين ، إن لم نبالغ ، لم يتعد لغاية الآن مجرد كلام وتمنيات بحسب وصف البعض مبررين ذلك بأن السوف والسين ما زالت تتصدر مقولات وتصريحات المسؤولين المعنيين كلما تطرقوا للحديث عن الاستثمار فيما لم يتحقق على ارض الواقع إلا النزر اليسير وفي مجالات ضيقة.

المدى التقت رئيس هيئة أستثمار محافظة ميسان المهندس علي وارد حمود وحاورته عن واقع الاستثمار في المحافظة وأسباب عزوف المستثمرين عن الشروع بالعمل رغم عديد الزيارات ومذكرات التفاهم التي عقدتها المحافظة مع بعضهم خلال الفترة الماضية وأستفسرت منه بدءا عما يميز عمل الهيئة عن لجنة الاستثمار في مجلس المحافظة فقال:

– أود أن أشير في البداية إلى أهمية الاستثمار في النهوض بشتى القطاعات الخدمية والتنموية وقد طرح الآن وبسبب تراجع أسعار النفط وتذبذبها كبديل أو مكمل مناسب لتنمية الاقتصاد الوطني العراقي وكذلك لتفعيل وتنشيط القطاع الخاص والقضاء على البطالة كون الاستثمار يستقطب رؤوس أموال أجنبية ومحلية وتشغيلها في إنشاء مشاريع في مختلف القطاعات.

وهيئة استثمارميسان تشكلت حديثا بعد أن تم أنتخاب مجلس الادارة من قبل مجلس المحافظة في تموز من العام الماضي ومن ثم أنتخاب رئيس الهيئة ونائبه في تشرين أول من نفس العام ولم تتم الموافقات الأصولية على تعيينات موظفي الهيئة وتحديد الميزانية إلا في نهاية الشهر الماضي حيث باشر الملاك الوظيفي بأداء أعمالهم بداية الشهر الجاري .اما بخصوص ما يميز عمل الهيئة عن مهام لجنة الاستثمار في مجلس المحافظة فأن مجال عمل الهيئة يتمثل في التخطيط الاستثماري واعداد قائمة بالفرص الاستثمارية ومنح اجازات الاستثمار وتشجيع الاستثمار وغير ذلك من التفاصيل المتعلقة بتسهيل عمليات الاستثمار أما مهام لجنة الاستثمار في مجلس المحافظة فينحصر في محورين الأول هو أداء دورها الرقابي على المشاريع الاستثمارية وعلى عمل هيئة الاستثمار و المحور الثاني يخص الجانب التشريعي بما يعزز عمل هيئة الاستثمارعبردراسة المقترحات و تشريع القوانين وإقرار الضوابط والأنظمة والتعليمات التي تخص موضوعة الاستثمار.

■ هل تعتقد أن قانون الاستثمار متكامل بما يلبي أحتياجات هذا القطاع وينظم سياقات وآليات العمل بشكل سلس في الوقت الراهن ؟

– يعد قانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ من القوانين الممتازة ولكننا نعتقد بأنه يحتاج لبعض التعديلات والأضافات بما يفعل ويسرع الأجراءات المتعلقة بعمل الاستثمار وقد طرحنا خلال مشاركاتنا في أجتماعات الهيئة الوطنية للاستثمار وخلال لقاءاتنا بعدد من المسؤولين في الدولة عددا من المقترحات بهذا الخصوص ومنها ما يخص آليات وضوابط تحديد وتخصيص قطع الأراضي للمشاريع الاستثمارية والتي نرى أنها إحدى أهم المعوقات أمام المستثمرين كما أن المادة ٢٩ من قانون الاستثمار قد أستثنت قطاعين مهمين من أحكام القانون وهما قطاع استخراج وانتاج النفط والغاز وقطاع المصارف وشركات التأمين وبالنسبة للقطاع النفطي نحن ننتظر إقرار قانون النفط والغاز من قبل البرلمان لنرى مآل الأمور في هذا الجانب بالنسبة لمجال وفرص الاستثمار أما ما يخص المصارف وعلى حد علمي فأن قانون المصارف والبنوك العامة والخاصة هو الآن في طور الدراسة ونحن نرى ضرورة تطوير القوانين العراقية فيما يخص المصارف لأن هذا القطاع من أهم القطاعات الساندة للاستثمار في مجال توفير القروض الاستثمارية وتحديد نسبة الفائدة على القرض ومنح خطابات الضمان والتسهيلات المصرفية الأخرى التي من المفترض تقديمها للمستثمرين.

■ البيئة الاستثمارية للمحافظة هل توفّر المناخات والمؤهلات اللازمة لاستقطاب المستثمرين؟

– برأيي أن المحافظة تمتلك الامكانات والمؤهلات التي تجعلها في مقدمة المحافظات المستقطبة للاستثمار فهي تمتلك بيئة أستثمارية مناسبة من حيث الأستقرار الأمني وتنوع مجالات الفرص الاستثمارية في شتى القطاعات ناهيك عن توفر الموارد البشرية وخزين من الثروات الطبيعية وفي مقدمتها النفط ولدينا ثقة كبيرة بمستقبل الاستثمار في المحافظة بعد الزيارات العديدة التي قامت بها وفود من الشركات الكندية والألمانية والتركية للمحافظة قبل فترة قريبة وأطلعت على جميع المشاريع المطروحة للأستثمار كما أطلع أعضاء الوفود ميدانيا على المستوى العالي للأمن الذي تتمتع به المحافظة. ولدينا حاليا اتصالات ومفاوضات معهم ونتوقع خلال هذا الشهر قدوم خمس مجاميع من رجال الأعمال والمستثمرين في قطاعات مختلفة كالزراعة والصناعة والنفط والكهرباء وهذا دليل على أن المحافظة بدأت تستقطب المستثمرين خصوصا في مجال النفط والبتروكيماويات والصناعات التي تعتمد النفط كمادة أولية خام ولدينا الكثير من المخاطبات ومذكرات التفاهم مع الشركات الأجنبية في هذا المجال .

■ أعلنتم خلال الفترة القليلة الماضية وعبر وسائل الأعلام المختلفة عن الكثير من الفرص الاستثمارية كما تعلنون عن توقيع مذكرات تفاهم مع شركات ورجال أعمال لتنفيذ بعض المشاريع ومنها معمل لتدوير النفايات ولكننا لم نتلمس حتى الآن شيئا على أرض الواقع ؟

– بالنسبة لمعمل تدوير النفايات فقد قطعنا خطوات متقدمة مع الجهة المستثمرة ومع الدوائرالحكومية المعنية وتم تحديد قطعة الأرض للمشروع على طريق الطيب وبمساحة ٢٠ دونماً لغرض تشييد المعمل والعمل جار لاستكمال بقية الخطوات .ولدينا بعض المشاريع الاستثمارية التي قطعنا فيها أشواطا كبيرة ومنها مشروع المطعم والكازينو السياحي وسط مدينة العمارة ونحن في طور منح الاجازة للمستثمر كما لدينا مشروع مرآب ميسان الدولي الذي ننتظر تخصيص قطعة الأرض من قبل التخطيط . أما المشاريع الأخرى فنحن بأنتظار المتقدمين لأستثمارها بعد أن قمنا بالأعلان والترويج لها ومنها مشروع مطار ميسان الدولي والمجمعات السكنية ومشروع مصفى ميسان النفطي بطاقة ١٥٠ ألف ب/ي . صحيح لغاية الآن لم يتحقق شيء على أرض الواقع ولكن ايضا هنالك الكثير من الجهود والمفاوضات مع الراغبين بالاستثمار فكما هو معلوم أن المستثمرين حريصون على سلامة أموالهم وأرواح كوادرهم العاملة ويريدون معرفة جميع التفاصيل المتعلقة بموقع المشروع المطروح للأستثمار والمناخ الأمني والسياسي وتوفر خدمات البنى التحتية ضمن البيئة الاستثمارية للمشروع قبل الإقدام على الاستثمار فيه وهنا يأتي دور الهيئة في توفير كل المعلومات والبيانات التي تسهل الأمورعلى المستثمرين وتطلعهم على واقع الحال عبر المخاطبات أو تنظيم الزيارات الميدانية وقد قمنا بدورنا على أكمل وجه وأستطعنا خلال هذه الفترة القصيرة أن نوصل الخارطة الاستثمارية للمحافظة الى كثير من دول الجوار والعالم و التي أعددناها على ضوء دراسة معمقة لأحتياجات المحافظة على صعيد الواقع الخدمي والاقتصادي والتنموي وفي جميع القطاعات .

■ ما تعليقكم على ما يردده بعض رجال الأعمال المحليين من ان التركيز ينصب على استقطاب الاستثمار الأجنبي دون المحلي ؟

هذا الكلام مجانب للصواب فنحن نشجع وندعم كل المستثمرين أجانب كانوا أم عراقيين بل نسعد أن يتقدم مستثمر محلي بمشروع أو يتولى أستثمار أمواله في أحد المشاريع المعروضة ضمن الخارطة الاستثمارية للمحافظة ولكن هنالك ضوابط وأشتراطات قانونية لا بد من الأخذ بها فيما يخص توفر الكفاءة والامكانات والمقدرة المالية مع أهمية المشروع المقدم فنحن حريصون على ثروة وإنسان البلد ولا يمكن الموافقة على أي مشروع لا يتوفر على الضوابط والأشتراطات التي حددت بقانون الاستثمار أو يتعارض مع مصالح الدولة والشعب . وبالمناسبة نحن بصدد التهيئة لورشة عمل موسعة سندعو لها غرفة تجارة العمارة ورجال الأعمال وأصحاب رؤوس الأموال في المحافظة إضافة لممثلي مصارف وبنوك القطاعين العام والخاص وأساتذة الاقتصاد في جامعة ميسان وهيئات الاستثمار في بعض المحافظات إضافة لأعضاء الحكومة المحلية وستتركز أعمال الورشة على آليات تفعيل التعاون والتنسيق ما بين رأس المال المحلي وخبرات القطاع الخاص ودوائر الدولة وهيئات الاستثمار للنهوض بواقع الاستثمار .كما أغتنم هذه الفرصة لأدعو عبر المدى جميع الراغبين من القطاع الخاص المحلي للأستثمار في أحد المشاريع التي تضمنتها الخارطة الاستثمارية المعلنة للمحافظة أن يزور الهيئة ليطلع على مدى التسهيلات التي سنقدمها له مع بالغ الترحيب .

التخطيط تعقد مؤتمراً حول الخطة الخمسية قريبا

بغداد/علي كاظم تكليف

تعتزم وزارة التخطيط والتعاون الانمائي عقد مؤتمرها الاول ضمن سلسلة المؤتمرات في اطار عملية اعداد الخطة الوطنية الخمسية المقبلة للنهوض بالاقتصاد العراقي .

وقال مصدر مسؤول في الوزارة ان هذا المؤتمر يهدف الى معرفة خطط الوزارات والجهات غير المرتبطة بالوزارة والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني والاختصاصيين من الاكاديميين والمنظمات الدولية والاقليمية وما توصلت اليه اعداد الخطة الوطنية الخمسية للسنوات (٢٠١٠-٢٠١٤) في مرحلتها الاولى والمتمثلة بتقييم وتحليل الواقع التنموي في العراق بمستوياته الاجمالية والقطاعية والمكانية وبابعاده الاقتصادي ة والاجتماعية والعمرانية

واضاف المصدر انه سيصار الى عرض التوجهات العامة للخطة وافاقها المستقبلية بقدر ما افرزته عملية اعداد المرحلة الاولى مشيرا الى ان نتائج وتوصيات المؤتمر سوف تستخدم في صياغة الوثائق التي يتم الانطلاق منها الى المرحلة التانية من عملية بناء الخطة الخمسية والمتمثلة بتشخيص المشاكل والمحددات ورسم التصورات الستراتيجية الاجمالية والقطاعية والمكانية والسياسات المترجمة لهذه الستراتيجيات للنهوض بالاقتصاد العراقي .

ملف الديون الاردنية يبحث قريبا

بغداد / وكالات

يزور رئيس الوزراء الاردني نادر الذهبي العراق قريبا لبحث القضايا بين البلدين وفي مقدمتها مسألة الديون التي لاتزال عالقة بحسب جريدة الرأي الاردنية.

وذكرت الصحيفة نقلا عن مسؤول وصفته بالرفيع المستوى ، ان رئيس الوزراء الاردني سيناقش الجانب العراقي امكانية مد انبوب للنفط يربط الاردن مع منابع النفط العراقي دون الحاجة لنقله بواسطة (الصهاريج) .

ويرى الاردن ان العراق مدين له بما يقدر بمليار و٣٠٠ الف دولار ، كتسيهلات مصرفية وتمويل عمليات تجارية قام بها البنك المركزي الاردني للعراق ايام قيام الامم المتحدة بفرض حصار صارم على العراق خلال تسعينيات القرن الماضي . وقالت الصحيفة ان الجانب العراقي يستبعد زيادة كميات النفط الخام المدعومة من قبله والمصدرة الى الاردن مشددة في الوقت نفسه الى ان حاجة الاردن الى النفط العراقي تبقى في حدها الادنى بسبب طبيعة النفط العراقي المصدر من حقول كركوك والتي تحتاج الى عملية خلط مع نفوط اخرى ليتلاءم مع مواصفات المصفاة الاردنية .

ومن القضايا العالقة التي يرتقب مناقشتها بين الجانبين ، مسألة الديون العالقة والتي بقيت تراوح دون حل لها طيلة السنوات الماضية ..

وفي عام ٢٠٠٨ تم الاتفاق بين الجانبين بان يقوم العراق بتزويد الاردن من النفط وباسعار مدعومة مقابل التزام الاردن بعدم الضغط على العراق لاعادة المهجرين الى اراضيهم.

وتقول الاردن انها تستضيف اكثر من ٦٠٠ الف لاجىء عراقي ، لكن منظمات دولية تشكك بصحة هذه المعلومات ، وتقول الحكومة العراقية ان حجم الجالية العراقية الموجودة في الاردن لا يتجاوز في احسن الاحوال على ٢٠٠ الف عراقي ، واغلبهم من رجال الاعمال والذين تقدر حجم استثماراتهم باكثر من ١٥ مليار دولار ومتوسط انفاق سنوي يزيد على ١٠٠ الف دولار.

هيئة الاستثمار في صلاح الدين تطالب الإهتمام بالاستثمار في المحافظات

بغداد / المدى

طالب مدير هيئة الاستثمار في محافظة صلاح الدين جوهر حمد الفحل بضرورة الإهتمام بهيئات الاستثمار في المحافظات.

ودعا الفحل الحكومة إلى الإهتمام بتلك الهيئات وتوسيع صلاحياتها والعمل على حل المشاكل القانونية والإدارية التي تعانيها وتفعيل الدور القانوني لرؤسائها.

وقال الفحل: ما يزال رؤساء هيئات الاستثمار مازالوا يشكون من تثبيتهم وصدور الأوامر الإدارية بتعيينهم وعدم تسلم رواتبهم حتى الآن رغم أن أغلبهم مضى على عمله أكثر من عام .

موضحا ان هناك قوانين وقرارات تقف حائلا أمام عملية الاستثمار وهناك حلقات في الدولة العراقية لا تريد للعملية الاستثمارية أن تنجح بالرغم من الجهود الكبيرة التي تبذلها دولة رئيس الوزراء في هذا المجال.

البورصة تشهد إسقاط صفة الوساطة عن المكاتب في المصارف الحكومية

بغداد / المدى

قرر مجلس المحافظين في سوق العراق للاوراق المالية اسقاط صفة الوساطة عن مكاتب الوساطة في المصارف الحكومية وتشكيل لجنة لوضع ضوابط قبول شركات جديدة في السوق.

وقال مصدر في السوق لوكالة الصحافة المستقلة (إيبا) ان مجلس المحافظين قرر اسقاط صفة الوساطة عن مكاتب الوساطة في المصارف الحكومية وهي الرافدين والرشيد والصناعي والزراعي ، وذلك استنادا الى الفقرة ٣/أ/سادسا من تعليمات رقم (٥) الصادرة عن هيئة الاوراق المالية التي تنص على صدور قرار بتصفية شركة الوساطة او اغلاق مكتب الوساطة في المصرف المجاز او عدم تحويل المكتب الى شركة مستقلة حسب تعليمات الهيئة.

واضاف كما تم ايضا تشكيل عدة لجان مؤلفة من اعضاء المجلس لوضع ضوابط قبول شركات وساطة جديدة في السوق واخرى لدراسة وضع ضوابط اصدار سندات الشركات .

من جانب اخر ، دعا مركز الايداع العراقي مساهمي الشركات التي تقبل اسهمها في التداول الالكتروني الى تسجيل اسهمهم في المركز من خلال احدى شركات الوساطة.

واوضح المصدر انه يجب على كل مستثمر يرغب بشراء الاسهم ان يقوم بالحصول على رقم السوق الاستثماري الذي يمكنه من ايداع اية اسهم يقوم بشرائها قبل عملية الشراء بثلاثة ايام في الاقل وهو الرقم الفريد الذي يحصل عليه لمرة واحدة فقط ليضم ارصدته كافة التي يقوم بشرائها.

وافاد ان المساهم سواء رغب بعملية بيع اسهمه ام لم يرغب ، فانه عليه الحصول على رقم السوق الاستثماري ايضا كما يجب عليه ايداع شهادات اسهمه في المركز ليتمكن من البيع او زيادة اسهمه من تلك الشركة متى يشاء.

وبيّن المصدر ان هذه العمليات تتم من خلال نماذج رسمية متوفرة لدى شركات الوساطة وفي موقع سوق العراق الالكتروني على الشبكة الدولية .

خبير يطالب بجذب الاستثمارات العالمية لتنفيذ مشاريع خدمية

بغداد / وكالات

طالب خبير اقتصادي بجذب الاستثمارات العالمية لتنفيذ مشاريع الخدمات الكبيرة في بغداد والمحافظات . مشيرا الى ان قطاع الخدمات لايقل اهمية عن القطاعات الستراتيجية الاخرى .

وقال عضو جمعية الاقتصاديين العراقيين الدكتور علي المانع لوكالة الصحافة المستقلة (إيبا) ان فرص الاستثمار في مجال الخدمات كمد شبكات المجاري ذات تصاميم مماثلة لنظيراتها العالمية او التوسع في التخطيط العمراني للساحات والشوارع والبنايات مطلوب في العراق . منوها الى ان ذلك يعد اساس الخدمات التي يجب توفيرها من قبل شركات متخصصة.

واضاف ان التنامي المضطرد لعدد السكان في العراق يزيد الطلب على الخدمات لتتاح بذلك فرصة كبيرة للاستثمار في المجال الخدمي في وجود اليسر الكبير والتسهيلات المتاحة من خلال قانونٍ تشجيع الاستثمار بالنسبة لقطاع الخدمات. مشيراً الى ان الاوضاع التي عاشتها البلاد خلال السنوات الاخيرة ادت الى تراجع نسب الخدمات المقدمة للمواطن . واعرب المانع عن استغرابه لعدم تاكيد المسؤولين الحكوميين على هذا الجانب . مطالبا بسن قانون خاص به والتنسيق مع الشركات المحلية والاجنبية ودعم القطاع الخاص لياخذ دوره بهذا الجانب .

واوضح ان الاستثمار في الخدمات لايعني الغاء دور امانة بغداد ووزارة البلديات والاشغال العامة من انجاز برامجها الخدمية في عموم البلاد سيما مع تخصيص الحكومة المبالغ الازمة للتنفيذ .

وشدد المانع على ضرورة الرفع التدريجي لاية قيود اوشروط مفروضة على الاستثمار الاجنبي في مجال الخدمات من حيث حقوق الاسهم ونطاق الاعمال . تجدر الاشارة الى ان بغداد والمحافظات تعاني تدهورا في مجالات الخدمات البلدية وتوفير الماء الصالح للشرب وإنشاء شبكات الصرف الصحي بالرغم من توفير الاموال اللازمة .

مطالبة برلمانية بتخفيف شروط ضمان الاقراض الزراعي

بغداد / المدى

طالب عضو لجنة الزراعة والمياه البرلمانية كريم محسن بتخفيف الضمانات المفروضة ضمن شروط الاقراض المتعلقة بتقليل نسب الفوائد واعادة النظر بشرط العقار .

وقال محسن : في الوقت الذي نرحب فيه بقرار مجلس الوزراء اعداد مشروع قانون لاعفاء المزارعين من فوائد قروض صندوق دعم الفلاحين السابقة التي بذمتهم ، فاننا في اللجنة نطالب بتخفيف الضمانات المفروضة ضمن شروط الاقراض المتعلقة بتقليل نسب الفوائد واعادة النظر بشرط العقار كاساس للاقراض . وان عددا كبيرا من الفلاحين لايملكون ارضا وانما هم مستاجرون .

واضاف ان اللجنة اقترحت على مجلس الوزراء بان يكون عقد الاستئجار ضمانا للاقراض ودعم المحاصيل التي ينتجها الفلاح المستفيد وتوفير مستلزمات مشاريعه المقترحة لتشجيعه على الاستمرار بالزراعة . عادا هذه المقترحات خطوة مهمة لايقاف هجرة الفلاح ودافعا للعودة العكسية من المدينة الى الزراعة

واوضح محسن ان قرار مجلس الوزراء تضمن فقرة لا تتلاءم مع الصعوبات التي واجهها المزارعون وهي تسديد اصل القرض من قبل الفلاحين بالرغم من الاعفاء السابق.

مؤتمر اقتصادي لتعزيز مساهمة الشركات العراقية في برامج الإعمار

بغداد / المدى

نظمت شركة KBR الأميركية مؤتمرا اقتصاديا متخصصا ضمن سلسلة من المؤتمرات الهادفة لمساعدة الشركات العراقية على تطوير قدراتها وتفعيل مساهمتها في برامج الإعمار.

وتسعى شركة KBR الداعمة لوجستيا للجيش الأميركي في العراق، إلى فتح آفاق التعاون مع الشركات المحلية العراقية من خلال تطوير قدراتها على التعامل مع الشركات الاستثمارية العالمية لتنفيذ المشاريع الإعمارية الصغيرة والمتوسطة والكبيرة داخل العراق.

وشارك في المؤتمر الذي عقد في العاصمة بغداد عدد من ممثلي الشركات العراقية.

وقال علي راضي مدير القسم التجاري لمجموعة شركات "الحنظل" الدولية بحسب "راديو سوا" إن التنسيق الذي تقوده الشركة الأميركية جاء متأخرا، لكنه سيساعد على انحسار رقعة الفساد الإداري والمالي الذي شهدته مشاريع عدة، بحسب تعبيره.

من ناحية أخرى، شدد مصدق الكرمنجي رئيس مركز الإنماء والتطوير الاقتصادي ، إحدى منظمات المجتمع المدني، على ضرورة تعامل شركة KBR الأميركية مع القطاع الخاص العراقي بشكل عام وعدم اقتصارها على مجموعة شركات محددة حتى لا يتم التشكيك في نواياها وطرح علامات استفهام حول دوافعها الحقيقية.

شركات ألمانية تفتح فروعاً لها في العراق

بغداد / المدى

تتجه شركات المانية كبرى الى فتح فروع لها في العراق قبل نهاية العام الحالي. اكد ذلك السفير الالماني في العراق كريستوف فابل خلال تدارسه مع رئيس مجلس النواب اياد السامرائي حول اخر المستجدات السياسية وسبل تفعيل العلاقات بين البلدين على جميع المستويات السياسية والاقتصادي ة والبرلمانية.

ودعا رئيس مجلس النواب السفير فابل الى تشجيع الشركات الالمانية ليكون لها حضور فاعل في عملية اعمار العراق. من جانبه اعرب السفير الالماني عن حرص بلاده على تفعيل التعاون الاقتصادي بين البلدين، مؤكدا ان العام الحالي سيشهد اعادة افتتاح فروع شركتي سيمنس ومرسيدس الالمانيتين في بغداد، الامر الذي قال انه سيشجع الشركات الاخرى للاستثمار في العراق. وبحث الطرفان ايضا سبل التعاون في مجالي التعليم والتبادل الثقافي بين البلدين.